

للاجتماع الاستعراضي الرابع للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي

14-25 نيسان/أبريل 2008
فيينا، النمسا

ألف- مقدمة

1- يلخص هذا التقرير أبرز وقائع الاجتماع الاستعراضي الرابع لاتفاقية الأمان النووي، الذي عُقد في مقر عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا، في الفترة من 14 إلى 25 نيسان/أبريل 2008. والملاحظات والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير هي محصلة مناقشات صريحة وشفافة استندت إلى التقارير والعروض الوطنية خلال عملية استعراض النظراء، وعززها الطابع التحفيزي لاتفاقية الأمان النووي. ولتحسين إمكانيات استخدام التقرير الموجز، قرر الاجتماع الاستعراضي - استناداً إلى اقتراحات قدمتها أطراف متعاقدة - أن يركز محتوى التقرير الموجز على عدد من المواضيع الرئيسية. وتجدر الإشارة إلى أن التقارير والعروض الوطنية ومناقشات المجموعات القطرية قد غطت جميع مواد اتفاقية الأمان النووي. ويركز هذا التقرير الموجز على القضايا والتحديات المشتركة بين كثير من الأطراف المتعاقدة.

2- كما ناقش الاجتماع الاستعراضي عدداً من التحسينات المتوخى إدخالها على العملية الاستعراضية لاتفاقية الأمان النووي - بما في ذلك وضع ترتيبات تكفل عنصر الاستمرارية فيما بين الاجتماعات الاستعراضية، وزيادة شفافية العملية الاستعراضية، وتوسيع أنشطة التواصل - ووافق الاجتماع على تلك التحسينات.

باء- الخلفية

3- حتى 14 نيسان/أبريل 2008، كانت 60 دولة ومنظمة إقليمية واحدة ذات طابع اندماجي أو غيره قد صدقت على اتفاقية الأمان النووي التي دخلت حيز النفاذ في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1996. ووفقاً للمادة 20 من الاتفاقية، عُقد الاجتماع الاستعراضي الرابع بالمقر الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، باعتبارها الأمانة في إطار الاتفاقية، في الفترة من 14 إلى 25 نيسان/أبريل 2008. وكان رئيس الاجتماع الاستعراضي هو السيد موريس ت. ماغو غومبلا، المسؤول التنفيذي الأول بالهيئة الرقابية النووية الوطنية في جنوب أفريقيا.

4- وشارك خمسة وخمسون من أصل 61 طرفاً متعاقداً، وهي تحديداً: الاتحاد الروسي والأرجنتين وأرمينيا وأسبانيا وأستراليا وإستونيا وألمانيا واندونيسيا وأوكرانيا وأيرلندا وإيطاليا وباكستان والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبولندا وبيرو وبيلاروس وتركيا والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً و جنوب أفريقيا والدانمرك ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وسنغافورة والسويد وسويسرا وشيلي والصين وفرنسا وفنلندا وقبرص وكرواتيا وكندا ولاتفيا ولبنان ولكسمبورغ وليتوانيا ومالطا والمكسيك والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا ونيجيريا والهند وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان

واليونان والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية (اليوراتوم). ووفقاً للفقرة 2 من المادة 24 من الاتفاقية حضرت وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الاجتماع بصفة مراقب.

5- وقبل الاجتماع الاستعراضي بستة أشهر، قدمت الأطراف المتعاقدة تقارير وطنية عن الخطوات والتدابير المتخذة لتنفيذ الالتزامات التي تقضي بها الاتفاقية. وخلال الشهور التالية استعرضت الأطراف المتعاقدة تقارير بعضها البعض، وتبادلت أسئلة مكتوبة وإجابات مكتوبة وتعليقات. وفي الاجتماع التنظيمي، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر 2007، نظمت الأطراف المتعاقدة نفسها على هيئة ست مجموعات قطرية، تضم كل مجموعة منها بلداناً لديها برامج قوى نووية متفاوتة الأحجام، إلى جانب بلدان لا توجد بها مفاعلات قوى نووية. وقدمت إيضاحات محددة بشأن قضايا معينة حددتها الأطراف المتعاقدة أثناء الاجتماع الاستعراضي الثالث.

6- ولم تقدم أربعة أطراف متعاقدة تقارير وطنية، وهي سري لانكا والكويت ومالي ونيجيريا. ولم تحضر ستة أطراف متعاقدة الاجتماع الاستعراضي، وهي أوروغواي وبنغلاديش وجمهورية مولدوفا وسري لانكا والكويت ومالي. وقدمت عدة أطراف متعاقدة تقاريرها بعد الموعد النهائي، وفي بضع حالات قُدمت التقارير في وقت متأخر للغاية بما لم يسمح لأطراف متعاقدة أخرى بإعداد أسئلة مكتوبة.

جيم- نظرة عامة على العملية الاستعراضية

7- ذكّرت الأطراف المتعاقدة بأن الغاية الأساسية من الاجتماع الاستعراضي كانت استعراض الأمان النووي لدى كل طرف متعاقد، مع التركيز على الخطوات والتدابير التي أُخذت بالفعل والجاري اتخاذها والمخطط لها لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الفصل 2 من الاتفاقية. والهدف الأول لهذه الاتفاقية هو بلوغ مستوى عالٍ من الأمان النووي على نطاق العالم، والحفاظ على ذلك المستوى، من خلال تعزيز التدابير الوطنية والتعاون الدولي.

8- ولاحظت الأطراف المتعاقدة أن مهمتها في هذه العملية الاستعراضية لا تتمثل في استعراض أمان فرادى المنشآت النووية. كما لاحظت الأطراف المتعاقدة أنه كان عليها أن تعتمد على دقة واكتمال المعلومات التي قدمها كل طرف متعاقد في إجاباته على الأسئلة المطروحة عليه.

9- ولاحظ الاجتماع الاستعراضي أن الانضمام إلى عملية استعراض هذه الاتفاقية ينطوي على ثلاثة التزامات أساسية تقع على عاتق كل طرف متعاقد، ألا وهي:

- إعداد تقرير وطني وتقديمه لغرض إخضاعه لاستعراض نظراء تجريبه الأطراف المتعاقدة الأخرى، والإجابة عن الأسئلة المكتوبة التي تقدمها الأطراف المتعاقدة الأخرى؛
- حضور اجتماعات الأطراف المتعاقدة، ممثلاً بواسطة مندوب واحد على الأقل؛
- والمشاركة الفعلية في العملية الاستعراضية بغية تمكين الأطراف المتعاقدة الأخرى من مناقشة التقرير وطلب التوضيحات.

10- وعليه فإن حمل صفة طرف متعاقد في هذه الاتفاقية ينطوي على ما يلي:

- تضمين التقرير الوطني تقييماً ذاتياً للخطوات والتدابير التي أُخذت بالفعل والجاري اتخاذها لتنفيذ الالتزامات التي تقضي بها الاتفاقية؛

- ومشاركة الطرف المتعاقد مشاركة فعلية في استعراض مفتوح وشفاف يُجرى لتقريره الوطني ولتقارير الأطراف المتعاقدة الأخرى؛
- والنزاهة بعملية تعلم وتحسن مستمرة ، وهو ما يُعدّ عنصراً أساسياً لأية ثقافة أمان راسخة.

11- ولاحظت الأطراف المتعاقدة أن أحد الأهداف المهمة للعملية الاستعراضية سيتمثل، نتيجة الطابع التحفيزي للاتفاقية، في مراقبة التحسينات المتعاقبة والانتباه إليها، حيثما اقتضى الأمر، في معرض تنفيذ الالتزامات التي تقضي بها الاتفاقية.

12- ولاحظت الأطراف المتعاقدة أن التقارير الوطنية المقدّمة كانت، في حالات عديدة، عالية الجودة وتضمنت معلومات مستفيضة عن الخطوات والتدابير التي أُخذت والجاري اتخاذها تنفيذاً للالتزامات المنصوص عليها في الفصل 2 من الاتفاقية. ولوحظ أنه يتعين على الأطراف المتعاقدة أن تواصل تحديدها بوضوح للتغييرات الفعلية التي حدثت في عملية إعداد التقارير الوطنية استجابة للقضايا المحددة في الاجتماع الاستعراضي السابق.

13- خلال الاجتماع الاستعراضي، اجتمعت المجموعات القطرية لمدة خمسة أيام ونصف اليوم وناقشت كل تقرير من التقارير الوطنية، حيث أدلى كل طرف متعاقد بإجابته عن الأسئلة التكميلية المطروحة أثناء المناقشة. ووفرت هذه الإجابات معلومات إضافية عن الخطوات والتدابير المتخذة في كل طرف متعاقد. وكانت المناقشات التي أُجريت والأسئلة التي طُرحت في جلسات المجموعات القطرية والجلسات العامة بناءً، حيث أُلقت الضوء على القضايا ذات الاهتمام الخاص، وقدمت تفاصيل إضافية بشأن برامج الأمان الوطنية، كما أوضحت بوجه عام التزاماً من جانب كل طرف متعاقد بمشاركة حيال العملية الاستعراضية التي تقضي بها الاتفاقية وحيال أهداف الأمان المنصوص عليها في تلك الاتفاقية.

14- وقدّم الاستعراض الذي أجراه النظراء للتقارير والأسئلة والإجابات المتبادلة في إطار هذا الاجتماع الاستعراضي رؤية فريدة للأحكام والقضايا المرتبطة بالأمان النووي في الأطراف المتعاقدة.

دال- ملاحظات عامة

15- تمت الإفادة عن درجة عالية من الامتثال لاتفاقية الأمان النووي. وفيما يخص كل طرف من الأطراف المتعاقدة، أسفر النقاش عن تحديد الممارسات الجيدة والتحديات المطروحة والتدابير المزمعة لتحسين الأمان.

16- وعلى وجه العموم، يبدو أن الأداء الشامل في مجال الأمان والوقاية من الإشعاعات في محطات القوى النووية بقي مرضياً.

17- وقد أقر الاجتماع الاستعراضي بأنه يجب على الصناعة النووية والجهات الرقابية في العالم كله أن تتجنب الإفراط في الرضا عن الذات فيما يخص الأمان؛ ولاحظ الاجتماع أن جميع الأطراف المتعاقدة قد حددت تدابير مخططة تعتمزم اتخاذها من أجل تعزيز الأمان.

18- وأقرت الأطراف المتعاقدة المشاركة بأهمية عنصرى الانفتاح والشفافية فيما يخص الأمان النووي. وأثناء الاجتماع الاستعراضي سيقّت أمثلة كثيرة على أنشطة اضطلعت بها الهيئات الرقابية والهيئات المشغلة لمحطات قوى نووية من أجل تعزيز الانفتاح والشفافية؛ بما في ذلك عقد اجتماعات جماهيرية، وتنقيح

التشريعات، والتوسع في استعمال المواقع الإلكترونية. ويرى الاجتماع الاستعراضي أن تقديم العروض العامة ضمن المجموعات القطرية، علاوة على الأسئلة والإجابات المكتوبة، يشكل ممارسة جيدة.

19- وقدمت أطراف متعاقدة عديدة التقارير بشأن خبراتها الإيجابية مع بعثات الوكالة، ولا سيما بعثات خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة وبعثات فرقة استعراض أمن التشغيل، وقد اعترفت بأهميتها. وتشجع الأطراف المتعاقدة التي لم تستقبل بعد بعثات من هذا النوع على أن تفعل ذلك.

20- والأطراف المتعاقدة التي ليست لديها محطات قوى نووية تستفيد من العملية الاستعراضية، بالأخص فيما يتعلق بتقديم البلدان النووية لتقاريرها بشأن الأحكام والقضايا المتصلة بالأمان النووي وبتدابير التأهب للطوارئ خارج المواقع.

هاء- الإطار التشريعي والرقابي

21- أفادت عدة أطراف متعاقدة بأنه تم اعتماد أو تعديل تشريعات وطنية من أجل تعزيز الأمان النووي وتقوية الهيئة الرقابية وتعزيز استقلالية وشفافية عمل الهيئة الرقابية. وأفادت جميع الأطراف المتعاقدة المشاركة بإحراز بعض التقدم فيما يتعلق بإطاره الرقابي الخاص بالأمان النووي. وأفادت غالبية الأطراف المتعاقدة بوضع أو تنقيح متطلبات رقابية تخص الأمان النووي.

22- وحددت أيضاً أطراف متعاقدة عديدة خطأ ترمي إلى المضي في تعزيز أطرها التشريعية. وفي بعض الحالات تكف أطراف متعاقدة على استخدام، أو تعترزم استخدام، معايير أمان الوكالة كأساس تستند إليه تلك الخطط. وأفاد عدد من البلدان الأوروبية بجهوده الرامية إلى المواءمة من خلال الانصياع الطوعي للمستويات المرجعية الخاصة برابطة الرقابيين النوويين الأوروبيين الغربيين، والتي تقوم على أساس معايير أمان الوكالة.

واو- استقلالية الهيئة الرقابية

23- لاحظ الاجتماع الاستعراضي أن الفصل بين وظائف الهيئة الرقابية ووظائف الهيئات أو المنظمات المعنية بالترويج للطاقة النووية أو باستخدامها لا يتسم بقدر تام من الفعالية. ولاحظ الاجتماع الاستعراضي أهمية هذه القضية واعتبر أن فصل الرقابة واستقلاليتها يحتاج إلى مزيد من الاهتمام.

24- وأجرى الاجتماع الاستعراضي مناقشة معمّقة حول مسألة حل التضارب المحتمل بين الأمان النووي وبين الحاجة إلى إنتاج سلع وخدمات تتسم بطابع من الأهمية الجوهرية بالنسبة إلى أمان عامة الجمهور ورفاهيته، مع مراعاة الفقرة (2) من المادة 8 والمادة 10 على حد سواء. ورأى الاجتماع الاستعراضي أن هذه القضية تتطلب مزيداً من الاهتمام.

زاي- إدارة الأمان وثقافة الأمان

25- أفادت أطراف متعاقدة كثيرة بإحراز تقدم جوهري بشأن إدارة الأمان وثقافة الأمان، سواء لدى الهيئات المشغلة أو لدى الهيئات الرقابية. ويشجع قيام المنظمة الدولية للتوحيد القياسي بترخيص النظم الإدارية، وكثيراً ما أشير في هذا الصدد إلى العدد GS-R-3 من سلسلة متطلبات الأمان الصادرة عن الوكالة، وهو العدد المعنون *نظام إدارة المرافق والأنشطة*. ويجرى الآن في بعض الأطراف المتعاقدة تقييم منهجي لثقافة الأمان؛ وأصبح الكثير من استقصاءات الأحداث البارزة يتضمن الآن تقييماً لثقافة الأمان. ومن المتوقع أن تواصل تقييمات ثقافة الأمان نضجها وأن تصبح شائعة.

26- ووافقت الأطراف المتعاقدة على أن الدروس المستفادة من الأحداث ومن الخبرات التشغيلية عموماً ساهمت بشكل ملموس، هي وبرامج العمل التصحيحي المتصلة بها، في تعزيز الأداء في مجال الأمان. ويخطط الرقباء والمشغلون للمضي قدماً في تعزيز نظمهم الوطنية والترتيبات الدولية ذات الصلة في هذا المجال، والنظم اللازمة لدعمها.

حاء- الموظفون ومؤهلاتهم

27- أفادت أطراف متعاقدة كثيرة بأن الإبقاء على أعداد وافية من الموظفين ومستويات وافية من المؤهلات في مجال الأمان النووي يمثل تحدياً كبيراً ينسحب على كل من الهيئات المشغلة والهيئات الرقابية ومنظمتها المعنية بتوفير الدعم التقني وبأنه سيقضي بذل جهد مضمّن من أجل مجابهته. وأشارت بعض الأطراف المتعاقدة إلى أن لدى هيئاتها الرقابية مستويات وظيفية متزايدة، بل وأنها تخطط لرفع تلك المستويات من أجل مسايرة أعباء العمل المتزايدة الناتجة عن تمديد أعمار المرافق وتشديد مرافق جديدة. وقد أفادت أطراف متعاقدة عن اتخاذها عدداً من المبادرات من أجل مجابهة هذا التحدي. فبعض الأطراف المتعاقدة خصصت أموالاً لدعم الجهود المبذولة من أجل رفع مستوى البحث والتعليم النوويين؛ في حين وضعت أطراف متعاقدة أخرى خططاً استراتيجية وبراامج ترمي إلى التصدي لقضايا التوظيف والتأهيل. وارتئي أن من الممارسات الجيدة اتخاذ تدابير استباقية؛ مثل تعيين الموظفين في وقت يسبق بكثير تشييد مفاعلات جديدة أو تقاعد كبار الموظفين، ووضع برامج إرشادية وتدريبية، وعرض توليفات رواتب مغرية، والتعاون الدولي.

طاء- التقييم الاحتمالي للأمان

28- أفادت أطراف متعاقدة كثيرة بتقدم ملحوظ في استخدام تقنيات التقييم الاحتمالي للأمان دعماً لاتخاذ القرارات التشغيلية والرقابية، مثل عمليات استيفاء الأمان ومتطلبات التفتيش أثناء الخدمة.

29- وفي جميع الحالات تستخدم تلك التقييمات الاحتمالية من أجل استكمال تحاليل الأمان القطعية. وأشارت الأطراف المتعاقدة إلى أن التقييمات الاحتمالية للأمان يجب أن تستوفى باستمرار من أجل الحفاظ على جدواها. وحتى تكون تلك التقييمات مجدية إلى أقصى قدر ممكن يجب أن يكون هناك فهم مشترك بين المشغلين والرقابيين بشأن تطبيقها. وقد نفذت بعض الأطراف المتعاقدة نظام معلومات خاصاً بالتقييم الاحتمالي للأمان يتيح

للموظفين غير الخبراء في هذا النوع من التقييمات أن يستخدموه كأداة تكفل اتخاذ القرارات عن علم وبينية بالمخاطر.

30- فاتخاذ القرارات عن دراية وبينية بالمخاطر أصبح الآن ممارسة شائعة في أطراف متعاقدة كثيرة لديها محطات قوى نووية؛ علماً بأن العديد من تلك الأطراف يعتمد نهجاً رقابياً قائماً على الأداء.

ياء- استعراض الأمان الدوري

31- إن استعراض الأمان الدوري أصبح الآن سمة من سمات الإطار الرقابي في أطراف متعاقدة كثيرة؛ وفي معظم هذه الحالات يكون استكمال استعراض دوري للأمان مربوطاً وربطاً وثيقاً بتجديد الرخص. وتستخدم نتائج تلك الاستعراضات الدورية في تحديد تحسينات الأمان في محطات القوى النووية الموجودة لدى تلك الأطراف. وأفادت معظم الأطراف المتعاقدة بأنها تستخدم العدد NS-G-2.10 من سلسلة أدلة الأمان الصادرة عن الوكالة: الاستعراض الدوري لأمان محطات القوى النووية.

كاف- إدارة تقادم المحطات وتمديد أعمارها

32- أفادت أطراف متعاقدة كثيرة بأنها تضطلع بأنشطة مستفيضة تتعلق بإدارة تقادم محطات القوى النووية القائمة وتمديد أعمارها. وقد نوقش عدد من التحديات التقنية المحددة؛ منها مثلاً شراء المكونات التي لم يعد يتم تصنيعها ونظم أجهزة القياس والتحكم البالية. وأفادت بعض الأطراف المتعاقدة بأنها نفذت استراتيجيات ناجحة؛ منها مثلاً عمليات الارتقاء بنظم المعلومات والاتصالات، والتجديدات الرئيسية. وستظل أنشطة إدارة تقادم المحطات وتمديد أعمارها تتطلب اهتماماً ملموساً من جانب الجهات المشغلة والجهات الرقابية. وفي هذا الصدد، تم تسليط الضوء على أهمية التعاون التقني بالنسبة إلى توافر المعدات والخدمات المتصلة بالأمان.

لام- التصدي للطوارئ

33- أفادت غالبية الأطراف المتعاقدة بإحرازها تقدماً حياً مسألة التصدي للطوارئ. وفي حالات كثيرة تم تحديث خطط الطوارئ الوطنية؛ كما أجريت تمارين وطنية في هذا الصدد أو خطط لإجراء مثل هذه التمارين. وأفادت بعض الأطراف المتعاقدة بأنها أنشأت مراكز جديدة لإدارة عمليات التصدي للطوارئ. وأحرزت أطراف متعاقدة كثيرة تقدماً جوهرياً بشأن برامج التصدي للحوادث العنيفة.

34- وما زال توفير معلومات وافية وموقوتة بشأن الحوادث والطوارئ التي تقع في بلدان مجاورة يمثل تحدياً. إلا أن أطرافاً متعاقدة كثيرة أفادت بتوطد أو أصر التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، بما يشمل تبادل البيانات بشكل يكفل التأهب الفعال للطوارئ خارج المواقع.

35- إن التصدي للطوارئ مجال أسهمت فيه الدول المتعاقدة التي ليست لديها برامج قوى نووية إسهاماً قوياً أثرى اتفاقية الأمان النووي؛ وذلك عبر تحديد الممارسات الجيدة والتحديات والأنشطة المزمعة الرامية إلى تحسين الأمان.

ميم- محطات القوى النووية الجديدة

36- أفادت أطراف متعاقدة كثيرة عن وجود أنشطة أو خطط لإنشاء محطات قوى نووية جديدة. وفي عدد من الأطراف المتعاقدة التي لديها برامج قوى نووية راسخة يجري العمل على قدم وساق من أجل الاستيثاق من أن كلاً من أصحاب الطلبات والرقابيين يملك الموارد الضرورية لكي يتم، على نحو مأمون، اختيار مواقع محطات القوى النووية الجديدة وتصميمها وبنائها وتشغيلها وصيانتها. وفي معظم تلك الحالات رأت الأطراف المتعاقدة أن ترخيص تلك المحطات في ظل وجود تكنولوجيات جديدة ومتباينة يمثل تحدياً وأن ذلك سيتطلب خبرات جديدة وتعاوناً دولياً أكبر. وقام عدد من الأطراف المتعاقدة التي لديها برامج نووية ناضجة بإنشاء وحدات في هيئاتها الرقابية تتولى مهمة ترخيص محطات القوى النووية الجديدة، كما استوفت إطارها الرقابي بما يتسق مع متطلبات الوكالة.

37- وتم التشديد على وجوب إرساء البنية الأساسية الضرورية في ميدان الأمان (الخبرات التقنية والإطار التشريعي والرقابي) قبل بناء تلك المحطات بوقت طويل، وذلك بسبب جملة أمور منها أن إرساء ثقافة أمان في جميع المنظمات ذات الصلة هي عملية طويلة.

38- ودعا الاجتماع الاستعراضي أيضاً البلدان الأخرى التي تنوي استهلال برامج قوى نووية للانضمام إلى اتفاقية الأمان النووي.

39- وارتئي أن اجتذاب العاملين يبدو أسهل في بعض الأطراف المتعاقدة التي بدأت بناء محطات قوى نووية جديدة.



موريس ت. ماغو ميلا
رئيس الاجتماع الاستعراضي
الرابع للأطراف المتعاقدة
في اتفاقية الأمان النووي